نتائج الأعمال تدعم أسهم أوروبا والبنوك تضغط على السوق

توبكس الياباني يصعد لأعلى مستوى في نحو 11 عاما بدعم توقعات أرباح قوية

تلقت الأسهم الأوروبية دعما من التقارير المالية القوية لشركات امس الأربعاء، لكن أسهم القطاع المصرفي ضغطت على الأسواق مع تراجع معنويات المستثمرين في القطاع بفعل الشكوك في خطط الإصلاح الضريبي بالولايات المتحدة.

واستقر المؤشر ستوكس 600 الأوروبي بحلول الساعة 0830 بتوقيت جرينتش، متعافيا من الهبوط الذي مني به في الجلسة السابقة. وارتفعت أسهم منطقة اليورو والأسهم القيادية 0.1 بالمئة.

وتصدر قطاع البنوك قائمة القطاعات الأضعف أداء، إذ انخفض مؤشره 0.7 بالمئة مقتفيا أثر أسهم القطاع المالي في بورصة وول ستريت والتي نزلت بفعل الشكوك بشأن خطة مرتقبة بشدة يقودها الجمهوريون لخفض ضرائب الشركات في الولايات المتحدة.

كما ضغطت على السوق أسهم بنك كريدي أجريكول الفرنسي الذي قال إن ضعف أنشطة التداول قلص أرباحه في الربع الثالث مما أدى إلى انخفاض سهم البنك 4.6 بالمئة.

وتصدر قائمة الخاسرين سهما شركة فينربرجر النمساوية وشركة الدفع الإلكتروني الألمانية وايركارد اللذان هبطا 5.2 بالمئة و5.3 بالمئة بالترتيب.

وعند الفتح، استقر المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني دون تغير يذكر بينما ارتفع المؤشر كاك 40 الفرنسي 0.1 بالمئة والمؤشر داكس الألماني 0.2 بالمئة.

وصعد المؤشر توبكس الياباني لأعلى مستوى في نحو 11 عاما عند الإغلاق امس الأربعاء مع استمرار إقبال المستثمرين الأجانب على الشراء بدعم توقعات أرباح قوية لشركات يابانية، لكن المؤشر نيكي تراجع من أعلى مستوياته في نحو 26 عاما بفعل جني الأرباح.

رجل يمر أمام لوحة إلكترونية تعرض مؤشر نيكي في طوكيو يوم 11 أكتوبر تشرين الأول 2017. تصوير: تورو هاناي – رويترز.

وهبطت أسهم القطاع المالي بسبب جني الأرباح حيث تراجعت أسهم ثقيلة الوزن على المؤشر مثل نيتو دينكو الذي نزل 2.5 بالمئة وفاست ريتيلنج الذي انخفض 0.6 بالمئة.

وانخفض المؤشر نيكي القياسي 0.1 بالمئة إلى 22913.82 نقطة لكنه ظل بالقرب من مستوى 22953.18 نقطة الذي بلغه يوم الثلاثاء وهو أعلى مستوى له منذ يناير كانون الثاني 1992.

وصعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.2 بالمئة إلى 1817.60 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق له منذ فبراير شباط 2007، وعزا المتعاملون ذلك إلى استمرار شهية المستثمرين الأجانب للشركات ذات توقعات الأرباح القوية.

وصعدت أسهم شركات التصدير مثل سوني كورب وباناسونيك 2.8 بالمئة واثنين بالمئة على الترتيب بينما زاد مؤشر تويوتا موتور واحدا بالمئة.

ورفعت تويوتا توقعات أرباح التشغيل السنوية إلى تريليوني ين من 1.85 تريليون ين وقالت أيضا إنها ستعيد شراء 1.5 بالمئة من أسهمها بما يعادل 250 مليار ين.

وانخفضت أسهم قطاع التأمين والبنوك حيث نزل سهم تي آند دي هولدنجز 2.1 بالمئة وانخفض سهم إم.إس آند إيه.دي للتأمين 0.6 بالمئة وتراجع سهم مجموعة ميتسوبيشي يو.إف.جيه المالية 0.9 بالمئة.

متداولون في البورصة اليابانية

انخفاض واردات بكين من الخام في أكتوبر لأدنى مستوى في أكثر من عام

3.1 تريليون دولار احتياطات الصين الأجنبية.. أضخم احتياطي عالمي

تراجعت واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر إلى أدنى مستوى شهري خلال 13 شهرا، منخفضة من مستوى يقترب من القياسي في سبتمبر أيلول حيث تباطأت مشتريات شركات التكرير المستقلة مع تراجع حصص الواردات الخاصة بها.

وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك امس الأربعاء أن الواردات بلغت 31.03 مليون طن في أكتوبر تشرين الأول، أو 7.3 مليون برميل يوميا، لتزيد عن مستواها في الشهر نفسه من العام الماضي، لكنها تقل كثيرا عن مستوى سبتمبر أيلول البالغ نحو تسعة ملايين برميل يوميا.

جاء إعلان بيانات الواردات في وقت حددت وزارة التجارة الصينية حصة واردات النفط الخام للشركات غير الحكومية لعام 2018 عند 142.42 مليون طن بزيادة 55 بالمئة عن 2017 حيث تتوقع الأسواق أن تشتري الصين المزيد من الخام هذا العام.

في الوقت نفسه بلغت واردات الغاز بما في ذلك عبر خطوط الأنابيب وشحنات الغاز المسال 5.81 مليون طن، متراجعة عن سبتمبر أيلول لكنها أعلى من مستواها قبل عام حين بلغت 3.82 مليون طن.

وزادت واردات الغاز الطبيعي منذ بداية العام 25 بالمئة إلى 54.16 مليون طن متجاوزة إجمالي حجم واردات العام الماضي بأكمله الذي بلغ 54 مليون طن، لتصل إلى مستوى قياسي.

كما ارتفعت احتياطيات الصين من النقد الأجنبي في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للشهر التاسع على التوالي ولكن بوتيرة أبطأ من توقعات السوق، حيث استمرت اللوائح المشددة وارتفاع اليوان في الحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال.

وأظهرت بيانات البنك المركزي الصيني ارتفاع الاحتياطيات بواقع 700 مليون دولار في تشرين الأول (أكتوبر) إلى 3.109 تريليون دولار مقارنة مع زيادة 17 مليار دولار في أيلول (سبتمبر) الماضي، بحسب "رويترز".

انخفاض واردات الصين

وكان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أجرته "رويترز" نمو الاحتياطي 9.5 مليار دولار الشهر الماضي إلى 3.118 تريليون دولار.

وهذه أول مرة تصعد فيها احتياطيات الصين علي مدى تسعة أشهر متتالية منذ حزيران (يونيو) 2014 ليرتفع أكبر احتياطي على مستوى العالم إلى أعلى مستوياته منذ تشرين الأول (أكتوبر) العام الماضي.

ونزلت قيمة احتياطيات الذهب إلى 75.238 مليار دولار في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، من 76.005 مليار في نهاية أيلول (سبتمبر) وفقا لبيانات علي الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

يشار إلى أن الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية سجل ارتفاعا متواضعا في أيلول (سبتمبر) الماضي، وبأكثر قليلا مما كانت تتوقعه الأسواق مع تقلص التدفقات الخارجة بفعل تشديد الضوابط وارتفاع اليوان في الوقت الذي ظلت احتياطيات الذهب دون تغير يذكر.

وأظهرت بيانات البنك المركزي أن الاحتياطي النقدي ارتفع 17 مليار دولار في سبتمبر إلى 3.109 تريليون دولار مقارنة مع زيادة قدرها 10.5 مليار في آب (أغسطس) الماضي.

وتشدد الصين القواعد الخاصة بحركة رأس المال إلى خارج البلاد منذ أواخر 2016 مع سعيها لدعم اليوان والقضاء على تراجع احتياطياتها من العملات الأجنبية.

«الاتحاد الاوروبي» يواجه صعوبة في الاتفاق على مستقبله

عرض وزراء مالية منطقة اليورو في اجتماعهم في بروكسل وجهات نظر متباينة حول الاصلاحات التي يجب ادخالها على الاتحاد المصرفي والنقدي.

وقال رئيس مجموعة اليورو الهولندي يروين ديسلبلوم ان "مناقشات اليوم سمحت لنا بالحصول على افكار جديدة" لكن "ما زال علينا القيام بعمل كبير".

وبين الملفات التي بحث فيها المجتمعون تبسيط القواعد الأوروبية التي تحكم ميزانيات الدول ويعتبر الجميع انها ضرورية بدون ان يتمكنوا من التوصل الى التفاهم على وسيلة تحقيق ذلك.

اما النقطة الثانية فهي وضع ميزانية خاصة بمنطقة اليورو. وقد اختلفت الآراء بشأن هذه النقطة التي اطلقها من جديد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال ديسلبلوم ان "عددا مهما من الوزراء" عبروا عن تأييدهم لميزانية من هذا النوع ك"اداة استقرار" في حال حدوث صدمات غير متوازنة.

واخيرا ناقش الوزراء مسألة انجاز الاتحاد المصرفي ونظام اوروبي لضمان الودائع من اجل تجنب حالات الهلع المصرفية، النقطة التي تتسم بحساسية كبيرة.

وكان لقاء الاثنين يهدف إلى الاعداد لقمة لرؤساء حكومات ودول الاتحاد الأوروبي مخصصة لمستقبل منطقة اليورو، ستعقد في 15 كانون الأول/ديسمبر في العاصمة البلجيكية. وتندرج هذه القمة في البرنامج الزمني لرئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك الرامي إلى إعادة النهوض بأوروبا.

وكان مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي صرح قبل الاجتماع "سنستمع إلى الوزراء". لكنه شدد على أنه "من غير المطلوب اتخاذ قرار" بل فقط "استعراض الوضع الراهن" في ما يتعلق بالمواضيع الثلاثة المطروحة على جدول الأعمال، وهي تبسيط القواعد المالية للدول الأعضاء وميزانية منطقة اليورو وترسيخ الاتحاد المصرفي.

وقال المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية بيار موسكوفيسي "لدينا فرصة حقيقية الجميع مستعدون اليوم للمشاركة فيها".

وتحول لقاء مجموعة اليورو الذي كان المقرر أساسا أن يقتصر على وزراء مالية الدول الـ19 التي تعتمد العملة الموحدة، إلى مجموعة يورو "موسعة".

وشارك في الاجتماع بالتالي ممثلون عن الدول الـ25 الملتزمة منذ 2012 بـ"الميثاق المالي الأوروبي"، إضافة إلى الجمهورية التشيكية التي لم توقع الميثاق بعد وكرواتيا التي لم تكن عضوا في الاتحاد عند توقيعه، وقد دعي البلدان بصفة مراقب.

وحدها المملكة المتحدة تغيبت عن الاجتماع. وهي غير موقعة على الميثاق ويفترض أن تكون خرجت من الاتحاد قبل البدء بتطبيق الإصلاحات التي تم بحثها الاثنين.

من جهة اخرى، شكلت مسألة اختيار رئيس للمجموعة خلفا لديسلبلوم موضع نقاشات في كواليس الاجتماع.

واضطر الرئيس الحالي يروين ديسلبلوم للتخلي عن منصبه بعد هزيمة حزبه في الانتخابات الهولندية الأخيرة. ومن الأسماء المطروحة لشغل هذا المنصب لسنتين ونصف السنة البرتغالي ماريو سينتينو والسلوفاكي بيتر كازيمير وبيار غرامينيا من لوكسمبورغ واللاتفية دانا رايزنيسي أوزولا والفرنسي برونو لومير.

منطقة اليورور تواجه تحديات كبيرة

صندوق النقد الدولي يدعم انتقال المغرب نحو نظام مرن لسعر الصرف

قال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إنه يدعم رغبة السلطات المغربية في انتقال تدريجي نحو نظام مرن لسعر الصرف و"هو ما من شأنه أن يجعل الاقتصاد المغربي أفضل من ناحية امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على تنافسيته".

شعار صندوق النقد الدولي في واشنطن في صورة بتاريخ 14 اكتوبر تشرين الأول 2017. تصوير: يوري جريباس – رويترز.

وأبلغ نيكولا بلانشر رئيس البعثة الاستشارية لصندوق النقد الدولي في المغرب ندوة صحافية في الرباط أن "الوضع الحالي للمغرب يمنح هذه الامكانية لبدء هذا التحول بصفة تدريجية ومنتظمة".

وقال بعد اختتام مهمة في المغرب استغرقت أسبوعين التقى خلالها بالمسؤولين المغاربة وتضمنت مشاورات حول خط الائتمان الثالث الذي وافق عليه الصندوق في يوليو تموز الماضي، إن "مخاطر القطاع المالي المغربي تبقى محدودة".

وكان المغرب قد أعلن أنه ينوي تحرير سعر صرف الدرهم في منتصف يونيو حزيران الماضي لكنه أرجأ هذه الخطوة إلى أجل غير مسمى.

وقال صندوق النقد إنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب على المغرب القيام به من أجل "تحقيق نسبة نمو أعلى مستدامة وشاملة".

وأضاف أن على المغرب أن يحقق نسبة نمو في حدود 5.5 بالمئة لخلق فرص عمل.

وقال الصندوق "معدل البطالة الذي يناهز 10 بالمئة خاصة في أوساط الشبان.. من الضروري التسريع بالاصلاحات الهيكلية لمضاعفة الانتاجية وخلق فرص الشغل ورفع نسبة النمو، وكذلك من الضروري تحسين جودة التعليم وسير سوق الشغل ونسبة إدماج النساء في العمل".

وأشار إلى أن نسبة النمو المتوقعة هذا العام في حدود 4.4 بالمئة، حسبما ورد في مشروع قانون المالية الذي يناقشه البرلمان المغربي حاليا.

وقالت بعثة الصندوق أيضا إن عزم السلطات المغربية على تقليص نسبة عجز الميزانية من 3.5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في 2017 إلى 3.0 بالمئة في 2018 عن طريق "تقليص النفقات ورفع المداخيل.. أمر يبعث على الارتياح".

الاكتتاب في سندات الخزانة الأميركية ذات الثلاث سنوات أقل من المتوسط

في بداية سلسلة مزادات بيع سندات الخزانة الأمريكية طويلة المدى هذا الأسبوع، باعت وزارة الخزانة الأمريكية سندات مدتها 3 سنوات بقيمة 24 مليار دولار حيث جاء الطلب أقل قليلا من المتوسط.

وبلغ سعر العائد على السندات ذات الثلاث سنوات 1.750% من قيمتها الاسمية، وبمعدل تغطية للطرح بلغ 2.76 مرة.

كانت وزارة الخزانة الأمريكية قد باعت سندات مدتها 3 سنوات في الشهر الماضي بقيمة 24 مليار دولار، حيث بلغ سعر العائد عليها 1.657% ومعدل التغطية 2.83 مرة من قيمة الطرح.

يذكر أن معدل التغطية هو مقياس للطلب على السندات، حيث يشير إلى حجم الاكتتاب مقارنة بحجم الطرح.

وبلغ متوسط معدل التغطية في آخر 10 طروحات للسندات فئة العشر سنوات 2.84 مرة.

ومن المقرر أن تبيع وزارة الخزانة سندات مدتها 10 سنوات بقيمة 23 مليار دولار غدا الأربعاء، وسندات مدتها 30 سنة بقيمة 15 مليار دولار يوم الخميس.

«اليورو».. دراسة نظام لحالات الهلع المصرفي

وجهات نظر متباينة حول الاصلاحات المالية

عرض وزراء مالية منطقة اليورو في اجتماعهم ببروكسل وجهات نظر متباينة حول الإصلاحات التي يجب إدخالها على الاتحاد المصرفي والنقدي.

وقال رئيس مجموعة اليورو الهولندي يروين ديسلبلوم إن "المناقشات سمحت لنا بالحصول على أفكار جديدة" لكن "ما زال علينا القيام بعمل كبير".

وبين الملفات التي بحث فيها المجتمعون تبسيط القواعد الأوروبية التي تحكم ميزانيات الدول ويعتبر الجميع انها ضرورية بدون أن يتمكنوا من التوصل إلى التفاهم على وسيلة تحقيق ذلك، بحسب "الفرنسية".

أما النقطة الثانية فهي وضع ميزانية خاصة بمنطقة اليورو. وقد اختلفت الآراء بشأن هذه النقطة التي أطلقها من جديد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وقال ديسلبلوم إن "عددا مهما من الوزراء" عبروا عن تأييدهم لميزانية من هذا النوع كـ"أداة استقرار" في حال حدوث صدمات غير متوازنة.

وأخيرا ناقش الوزراء مسألة إنجاز الاتحاد المصرفي ونظام أوروبي لضمان الودائع من أجل تجنب حالات الهلع المصرفية، النقطة التي تتسم بحساسية كبيرة.

وكان اللقاء يهدف إلى الإعداد لقمة لرؤساء حكومات ودول الاتحاد الأوروبي مخصصة لمستقبل منطقة اليورو، ستعقد في 15 كانون الأول (ديسمبر) في العاصمة البلجيكية. وتندرج هذه القمة في البرنامج الزمني لرئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك الرامي إلى إعادة النهوض بأوروبا.

وكان مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي قد صرح قبل الاجتماع "سنستمع إلى الوزراء". لكنه شدد على أنه "من غير المطلوب اتخاذ قرار" بل فقط "استعراض الوضع الراهن" في ما يتعلق بالمواضيع الثلاثة المطروحة على جدول الأعمال، وهي تبسيط القواعد المالية للدول الأعضاء وميزانية منطقة اليورو وترسيخ الاتحاد المصرفي.

وقال المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيار موسكوفيسي "لدينا فرصة حقيقية الجميع مستعدون اليوم للمشاركة فيها".

وتحول لقاء مجموعة اليورو الذي كان من المقرر أساسا أن يقتصر على وزراء مالية الدول الـ19 التي تعتمد العملة الموحدة، إلى مجموعة يورو "موسعة".

وشارك في الاجتماع بالتالي ممثلون عن الدول الـ25 الملتزمة منذ 2012 بـ"الميثاق المالي الأوروبي"، إضافة إلى التشيك التي لم توقع الميثاق بعد وكرواتيا التي لم تكن عضوا في الاتحاد عند توقيعه، وقد دعي البلدان بصفة مراقب.

وحدها المملكة المتحدة تغيبت عن الاجتماع. وهي غير موقعة على الميثاق ويفترض أن تكون خرجت من الاتحاد قبل البدء بتطبيق الإصلاحات التي تم بحثها.

من جهة أخرى، شكلت مسألة اختيار رئيس للمجموعة خلفا لديسلبلوم موضع نقاشات في كواليس الاجتماع.

واضطر الرئيس الحالي يروين ديسلبلوم للتخلي عن منصبه بعد هزيمة حزبه في الانتخابات الهولندية الأخيرة. ومن الأسماء المطروحة لشغل هذا المنصب لسنتين ونصف السنة البرتغالي ماريو سينتينو والسلوفاكي بيتر كازيمير وبيار غرامينيا من لوكسمبورغ واللاتفية دانا رايزنيسي أوزولا والفرنسي برونو لومير.

الذهب يصعد بدعم تراجع الدولار مع احتمال تأجيل خفض ضريبي أميركي

الذهب يصعد بدعم تراجع الدولار

ارتفعت أسعار الذهب امس الأربعاء مع تراجع الدولار بعد نشر تقرير إعلامي أشار إلى احتمال تأجيل تطبيق خفض لضرائب الشركات في إطار خطة أمريكية مهمة للإصلاح الضريبي.

وبحلول الساعة 0805 بتوقيت جرينتش زاد الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1278.43 دولار للأوقية (الأونصة). وكان المعدن قد تراجع بنحو 0.5 بالمئة يوم الثلاثاء.

وزاد الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر كانون الأول 0.3 بالمئة إلى 1279 دولارا للأوقية.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست نقلا عن مصادر لم تسمها أن الزعماء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي يدرسون تأجيل تطبيق خطة الخفض الضريبي الرئيسية لمدة عام كي تصبح متماشية مع قواعد المجلس. وانخفض مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية بنسبة 0.1 بالمئة. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، صعدت الفضة 0.4 بالمئة إلى 17.02 دولار للأوقية.